العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مؤسسات المجتمع المدني و آفاق تطورها في العراق

جاسم العايف

يكتسب مفهوم (المجتمع المدني) أهمية بالغة في الوقت الراهن بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والسياسية في العراق وذلك لانفتاح الفضاء الاجتماعي العراقي بعد سقوط نظام البعث على آليات ومنظومات للعمل السياسي - الديمقراطي على الرغم من تردي الأوضاع العامة أمنياً، مما تسبب في خلل الظروف والأوضاع الاجتماعية واستشراء البطالة وتدني الخدمات العامة في مراكز المدن العراقية بشكل مفجع لم يمر به العراق طوال تاريخه الحديث،أما في القرى والأماكن النائية فلا يمكن وصف الأوضاع الخدمية والأمنية والاجتماعية إلا اعتمادا على اللامعقول في بلد ينطوي على ثراء مادي هائل بُدد سابقا ولاحقا

إن الاستمرار في دفع هذا الانفتاح إلى مديات اشمل بما ينسجم مع المصلحة الوطنية-الديمقراطية في وضع المسار العراقي على أساس تسلم السيادة، والعمل من خلال دولة المؤسسات لقانونية الفعالة والتي تحتكم في تعاملاتها مع المواطن العراقي على وفق شروط المواطنة وحقوق الإنسان الموثقة دوليا ودستوريا، بعيداً عن التمييز بكل أنواعه ،وهذا من المهمات التي يجب أن ترافق العملية السياسية – الاجتماعية الجارية في العراق ، إذا أريد للعراق أن ينهض و ينمو ويزدهر بما ينطوي عليه من إمكانات بشرية متنوعة بعمقها الروحي التاريخي وثقافاتها الثرية، ويأتي تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ضرورياً في المرحلة الراهنة حيث انبثقت بعد سقوط النظام آليات للعمل الاجتماعي حاول النظام المنهار أن يقضي عليها، أو أن يجيرها لصالحه، ومنها مؤسسات المجتمع المدني أو ما يدخل في إطارها، فغرق الواقع الراهن بآلاف التشكيلات المدنية بطريقة عشوائية تبعث على الحيرة والدهشة ، و تبلغ الإحصاءات الموثقة أن هناك أكثر من ثمانية آلاف منظمة و جمعية ورابطة واتحاد وتجمع .... الخ، وهي في الأغلب منظمات أسست على المنفعة الشخصية المادية والوجاهة الاجتماعية والاستحواذ على المنح التي تدفع بالدولار لقاء برامج وخطط وهمية ربحية ، وقسم منها تأسس بدعم خارجي- دولي إوإقليمي، ومن المؤكد أن هذا الدعم ((ليس لوجه الله))!! أو ((حباً خالصاً من اجل فعالية المجتمع المدني ومسيرته في العراق))!! خاصة بالنسبة لدول الجوار الإقليمي وامتداداتها الأخطبوطية في الساحة العراقية، ولقد تقدم للتسجيل القانوني،- إضافة لتلك المنظمات التي لم تتقدم للتسجيل -، في وزارة التخطيط ووزارة شؤون المجتمع المدني فقط (٢٤١٥) منظمة ورابطة و اتحاد...الخ ، تمت إجازتها رسميا وما زالت تلك المنظمات التي لم تتقدم للتسجيل، تعمل والمنح الدولارية تُدفع لها لقاء صفقات وتواطؤات لا أحد يعلم بها إلا المطلعون على أسرار تلك المنظمات والمستفيدون منها من " نصابي ولصوص وأفاقي و مقاولي وحواسم المجتمع المدني في العراق الجديد"،قطعاً إن هذا لا يشمل من يعمل بروح عراقية مخلصة تسعى من اجل ترسيخ قيم المجتمع المدني في العراق لخدمة الشعب العراقي صاحب الإرث المدني- التنويري التاريخي.

ثمة عشرات المنظمات المعنية بالنساء والطلاب والشباب تنطلق في خطاباتها من أقصى الخطابات التحديثية، وأخرى تحمل ذات الأسماء تنطوي في خطاباتها وبرامجها وممارساتها على الجهل والتخلف والظلامية ولا علاقة لها بالروح المدنية، وثمة منظمات تدعي إنها مدنية مستقلة، لكنها في الواقع ذراع لقوى سياسية أعادت في ممارستها السلوك الصدامي في التعامل اليومي مع المواطن العراقي المبني على العنف والبطش والتهديد والوعيد وصولا للقتل بدم بارد ، إضافة إلى استنادها إلى آليات التحريم عبر سلاح الفتاوى ، والذي يذهب البعض لتفعيله عن عمد وقصد لإخفاء كل المصالح الدنيوية التي خلفها بارتداء قناع القداسة الأرضي الزائف ، ومع ذلك فقد ساهم العديد من الكتاب والمفكرين العراقيين بكل التخصصات والاتجاهات في دفع آلية المجتمع المدني الفكرية - العملية لغرض تجوهر وتأصيل المفاهيم المدنية وممارساتها في الحياة العراقية الراهنة المنبعثة من الرماد الصدامي وسياساته التدميرية التي أطفأت الجذوة العراقية وروحها التنويرية -التحديثية المعروفة، حيث قدموا تصوراتهم لمفهوم المجتمع المدني وتعريفه ونشأته وعلاقته بالديمقراطية وقيمها الوليدة في العراق الآن، ومع هيمنة الرؤى والمنطلقات الفكرية الخاصة ومرجعياتها المتنوعة على هذه البحوث والأفكار في فهم فكرة المجتمع المدني وآلياته وكيفية اشتغاله، فإن ثمة تنوعاً في الآراء والطروحات، وهنا يكمن غنى وثراء الجدل والتصور العلمي – العلمي كمنهج معرفي في تحليل الظواهر الاجتماعية وفهم سياقاتها التاريخية.

يتأطر مفهوم المجتمع المدني في أشكال جماهيرية تقع خارج مدار المؤسسات الرسمية، وتتمتع بالتكوينات المعنوية والاستقلالية في الأنظمة الديمقراطية وتنعدم في حالة الحكم الشمولي ولا يمنع ذلك من بعض الاختراقات بعيداً عن الهيمنة التي يفرضها النظام الحاكم، باستغلال الهامش المتاح اجتماعيا انطلاقاً من أن (مالا يمنعه القانون مباح) للانفلات من هيمنة السلطة ومؤسساتها اعتماداً على (ما للدولة لها ، وما للمجتمع له).إن كل تعريف للمجتمع المدني يظل ناقصاً بسبب المتغيرات والمستجدات الفكرية والاجتماعية التي تسم الواقع الاجتماعي وحراكه ويظل تعريف (هيغل) له أوليا حيث " تمثل مؤسسات المجتمع المدني الفضاء بين العائلة والدولة، وهي مؤسسات تلبي حاجات الناس الاقتصادية ، وتؤدي مهام ضبط مساعي الناس لقضاياهم ومسائلهم الخاصة"، ويرى بعض الباحثين إن (كارل ماركس) لم يفرد معالجة مكتملة لمفهوم المجتمع المدني وأنه "متأثر بمفهوم (هيغل) أو انه طابق بين المجتمع المدني والمجتمع البرجوازي أو بينه وبين تصوراته حول البناء الفوقي والقاعدي للمجتمع، ونلاحظ هنا إن (ماركس) طرح الصيغة التي يرى فيها (أن وجهة نظر المادية القديمة هي المجتمع (المدني) ووجهة نظر المادية الجديدة هي المجتمع الإنساني(كذلك ذهب إلى (أنه ينبغي البحث عن تفسير (المجتمع المدني) في الاقتصاد السياسي) .

أما (غرامشي) فرأى أن مؤسسات المجتمع المدني، الاتحادات، الجمعيات، الأحزاب ...الخ، كيانات طوعية تشكل أسس المجتمع المدني وأنها لا تتمتع بالحياد التام وهي ميدان (للصراع الطبقي من أجل الهيمنة الفكرية والثقافية والسياسية على مستوى البنية الفوقية للمجتمع(،وثمة تصورات أخرى كثيرة حول مفهوم المجتمع المدني. لذا فان مفهوم المجتمع المدني كظاهرة اجتماعية ليس ثابتا ،وهو في حالة تحول وصيرورة بسبب حراك وتفاعل وتشابك العوامل الاجتماعية و الاقتصادية.

يعد عبد الرحمن الكواكبي، في العالم العربي ،أول من تصدى لهذا الموضوع في كتابه(طبائع الاستبداد)(٥) حيث أشار إلى إن "الحكومة لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والمحاسبة التي لا تسامح فيها" ودعا لاستخدام الآليات الانتخابية في الحكم لغرض الحد من تعسف الحكام . في عصرنا الراهن تحولت الحقوق السياسية والديمقراطية إلى حاجات أساسية لكل المجتمعات الإنسانية ومعها اندمجت المطالبة بحقوق الإنسان والمساواة بين المرأة والرجل والحريات الفردية والشخصية، والحفاظ على البيئة، والوقوف ضد الاستغلال بكل أنواعه والعولمة الرأسمالية المتوحشة، وباتت الديمقراطية الحاضنة الأساسية لمفهوم المجتمع المدني ومجاله الأرحب في وحدة عضوية لا مفارق لها .

في وضع حاكم (مستبد وصالح لكل زمان ومكان وسلطة متسلطة متعسفة وفي نمط من العلاقات التراتبية) البطريركية،كيف يمكن تحقيق مفاهيم المجتمع المدني – الديمقراطي والتي يعتقد البعض أنها نسيج خفي للفكر الغربي ،بمواجهة الفكر الاستبدادي الشرقي ، وبالعودة إلى معطيات التاريخ القريبة (فإن الديمقراطية وتحققها في الغرب لم تحسم إلا بعد سقوط واندحار الفاشية في الحرب العالمية الثانية)،فهل يمكن تحقق الثوابت الديمقراطية،حرية التعبير والاجتماع ، حرية الاقتراع العام ،حرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومة ،التبادل الحرّ للأفكار والمعلومات،الحريات الفردية الشخصية، سيادة القانون، التداول السلمي للسلطة في المشاركة السياسية العامة ..الخ

في ظل نخب سياسية- حاكمة تجد وتتصرف على أن السلطة عبارة عن (ملكية عقارية خاصة) وهيمنة أبوية لابد منها و تعتمد العسف والبطش في الاستمرارية، من الصعوبة وضع الأمور خارج سياقاتها ولابد في ضوء ذلك من أن تنطوي البرامج والرؤى على ((المتحقق التدريجي للديمقراطية في مجتمعات لا عهد لها بها)) وهذا نابع من ((جدلية التاريخ لا من كرم النظريات)) إن ذلك لا يتحقق بالأحلام والرغبات ،والنوايا ليست كافية هنا، من اجل صيرورة الديمقراطية كثقافة وقيم وسلوك جمعي- اجتماعي، وذلك يتجاوز (الرغبات والنوايا) ليدخل في القدرات وحدودها وطابع هذه الحدود كذلك، ومع وجود أغلبية كاسحة حاليا تراهن على الدين باعتباره المرجع الأول والأخير والأساس لمفهوم السلطة السياسية، كيف يمكن خلق أو إيجاد توافقات وانسجامات بين الديمقراطية كممارسة إنسانية بغض النظر عن الفوارق في الجنس والعرق والدين واللغة والمعتقد، وهل يمكن خلق توافق بين الديمقراطية كموضوع وممارسة باحتمالاتها المتعددة النسبية، والدين كمنظومة اعتقادية شاملة محكمة مكتفية بذاتها المطلقة المتعالية؟ قبل إن يجيب الأستاذ الراحل كامل شياع في مداخلته الغنية(٦) حول هذه الأسئلة يرى-: إن رفض الديمقراطية ليس من اختصاص الفكر الديني،بسبب التفاوت بمرونته وقدراته في المراجعة والاجتهاد، وان إعاقة تحقق ونمو القيم الديمقراطية ليست حكراً على الحركات الدينية، وثمة قوى اجتماعية أخرى تساهم في إعاقة تحقق الديمقراطية،ولكون الرؤى والتطورات متأتية من تأويلات بشرية لماهية الدين ودوره في الحياة العامة تندرج في ضبط وحفظ المصالح وعلاقاتها بالسلطة ، حيث بات معروفاً- بالممارسة-أن الوعي الديني الشعبي والممارسة الدينية اليومية -الطقوسية -لاتفسر بعوامل الإيمان الثابت والراسخ فحسب بل تميل إلى عوامل اجتماعية- سياسية متغيرة، وان المسار المعقد للديمقراطية والمجتمع المدني سيقود بالضرورة للبحث في العوامل والشروط ال ثقافية،الاجتماعية،السياسية،والتي تنطوي وتخضع لموضوعة التفسير التاريخي حتى وان بدت في الظاهر أحياناً (تعصي حركة التاريخ ومتغيراته). هل يمكن تصور وجود للمجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي مرتبط بما متوارث من تشكيلات اجتماعية؟ ثمة من ينكر ذلك بسبب الشمولية المتعالية التي ينبني عليها المفهوم والتصور الديني للوجود الإنساني وتاريخه وللكون وتبعية المؤسسات الدينية- الاجتماعية لقيم مطلقة تلعب دور الحارس والضابط ضد الحرية الشخصية - الفردية وكذلك القناعات والمعتقدات الخاصة وتمنع الإعلان عنها تحت أبواب الثوابت الدينية المتفق عليها وتلعب الفتاوى التحريمية دورها الحاد والكابح في ذلك ، بينما المجتمع المدني مبني على أساس التعدد والاختلاف والتنوع، وحرية المعتقد، والفردية وحرياتها الخاصة الشخصية وهي قيم ليبرالية- علمانية ،وثمة من يرى إن مبادئ الإسلام في الجوهر لا تتناقض مع ذلك وان المطلقات والثوابت القيمية تندرج في أطر (التمايز لا الفعل ولا الاندماج) - طروحات الإمام محمد عبده- ويرى الرئيس الإيراني الإصلاحي السابق (محمد خاتمي) أن ثمة جذوراً للمجتمع المدني موجودة في التاريخ الإسلامي ويمكن الإفادة منها على وفق المعطيات المعاصرة مع حساب خصوصية المجتمعات الإسلامية وقيمها.

شروط وخصائص المجتمع المدني تتبلور في الشعور بالانتماء والمواطنة والاستقلالية والحرية والتسامح والرأي والرأي الآخر والشفافية والتعدد والتنافس السلمي بين الفئات الاجتماعية وتندرج الوظائف في مفاهيم ورؤى قادرة على التكيف مع الخصائص المحلية.

في العراق وبارتحال المجتمع من نظام كارثي شمولي، لم يعتد التعدد والاختلاف، والاجتهاد، ولا يحتفظ بذاكرته- خلال خمسة عقود في الأقل- لمؤشر على (الممارسة الليبرالية التاريخية)، ولم تحاول الأحزاب المعنية بالمجتمع المدني -العلمانية بالذات- بلورة مفهوم المؤسسات الاجتماعية المدنية وبالعودة إلى التجربة العراقية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ فإننا نرى غياب أي تصور واضح ودقيق لمفهوم المجتمع المدني و الحياة المدنية والكيفية التي تعمل على آليتها مؤسسات المجتمع المدني الطوعية المستقلة في أدبياتها وبرامجها ، فلقد تحولت النقابات والاتحادات المهنية والطلابية والتجمعات الشبيبية والنسوية والمهنية إلى ساحات للاحترابات الحزبية والتحزب وعمدت هذه الأحزاب إلى اختراق هذه المؤسسات والسيطرة عليها من أجل كسب ولائها الجمعي وتحول أعضاء هذه المنظمات المستقلة تحت ظل الكسب الحزبي إلى الانحياز الأيديولوجي وعبرهم تمت مصادرة الاستقلالية التي يجب أن تكون أول أهدافها ، وتم إصطياد المؤيدين لغرض كسبهم الحزبي ، وأفرغت هذه المنظمات من الاستقلالية والحيادية والشفافية ولم تؤدِ دورا في بلورة أي مفهوم مدني - مستقل لنشاطاتها وقد عمدت الحكومات المتعاقبة لإزاحة هذه الأحزاب عن تلك المنظمات والسيطرة عليها بتزوير الانتخابات تارة أو باستخدام الأجهزة القمعية الحكومية تارة أخرى ، ووضع هذه المنظمات تحت السيطرة الحكومية- السلطوية مما أدى إلى إفراغها ثانية من أهدافها الأساسية وانفضاض الناس عنها لا بل تحولت مقراتها في أعقاب انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وإعصاره الدموي إلى مقرات للحرس القومي ينبعث منها صراخ الضحايا وتفوح من أبنيتها روائح المهانة والغدر و الموت، ومرة أخرى تتكرر التجربة العراقية الآن ثانية في الاستحواذ على المنظمات المدنية من قبل الأحزاب في الساحة العراقية لا بل عمدت بعض الأحزاب الدينية - السياسية بالذات إلى محاولة فرض تصوراتها على المجتمع العراقي من خلال هذه المنظمات المنتشرة بشكل سرطاني و التي ارتدت قناع مؤسسات المجتمع المدني وهي في الواقع مجرد أقنعة حزبية - دينية - طائفية لا تملك من الاستقلالية شيئا ما.

بسبب كثرة عوامل النكوص والارتداد وتدني الوعي الاجتماعي وانحطاطه في العراق حاليا، يبدو مستقبل الديمقراطية والمجتمع المدني محكوماً بإعاقات كثيرة قد تدفع للإحباط والانطواء، ولا يمكن التغلب على ذلك إلا بالسعي اليومي المتواصل في الأوساط الاجتماعية من اجل ترسيخ استقلالية المؤسسات المدنية الديمقراطية بعيداً عن الإكراهات والإملاءات من أي جهة كانت وأي ثياب أو أقنعة ارتدت وبلورة قيمها المدنية العصرية التي تمنح الحق للمواطن في النشاط الاجتماعي الحر المستقل، و في الصميم منها منح الشرعية للسلطة عبر الانتخابات المباشرة، وسحب هذه الشرعية عنها بالتداول السلمي للسلطة وبالانتخابات ذاتها والتي يحقق فيها العراقي حريته بالتلازم مع حرية ضميره وهويته الوطنية و في الاختيار على وفق مصالحه الاجتماعية التي تعبر عنها البرامج الانتخابية والتي تكرس الوحدة الوطنية، بعيدا عن الطائفية-الدينية والمناطقية والعرقية والعشائرية، ولابد من أن تعمد مؤسسات المجتمع المدني العراقية والآن بالذات على ضبط آلية عمل السلطات القادمة ، عبر شبكاتها الاجتماعية ،الضاغطة،الحذرة،اليقظة، بمواجهة تلك السلطات وأجهزتها العلنية والخفية وإغراءاتها ومخاتلاتها.

قضية للمناقشة

غجر.. وبدون.. ونساء

فريدة النقاش

في محاولة لاستعادة شعبيته التي تآكلت نتيجة السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية الجديدة، التي انتصرت لرأس المال على حساب الكادحين من الطبقات الشعبية والوسطى في فرنسا، قام الرئيس «ساركوزي» بطرد آلاف الغجر الذين يعيشون على الحدود الفرنسية في أطراف المدن، معتديا بذلك على حق التنقل والإقامة الذي يضمنه دستور الاتحاد الأوروبي لرعايا الدول الأعضاء. وهكذا جرت عملية ترحيل غير قانونية لمواطنين، وكسب الرئيس الفرنسي شعبية كاسحة باجرائه هذا في أوساط اليمين المتطرف بادئا معركة ترشيحه لدورة ثانية في رئاسة فرنسا بالاقتراب من الفاشيين.

وكان «ساركوزي» الذي برز في الأصل كوزير للداخلية قد بدأ سيرته السياسية بمعاداة المهاجرين والفرنسيين من أصول أجنبية . والمفارقة أنه هو نفسه مهاجر من أصل مجري وجذور يهودية.

ونشبت من ذلك الحين معركة ممتدة من المجتمع الفرنسي بين التقاليد الديمقراطية القائمة على مبادئ الثورة الفرنسية التي كافح الشعب تحت رايتها من الحرية والاخاء والمساواة. وهي المبادئ التي أخذت القوى الاشتراكية تطورها ليبث فيها النضال الطبقي مضامين جديدة تنفي الاستغلال بكل صوره.وبين التقاليد العنصرية المنافية للإنسانية التي أخذت تنبعث من تحت الرماد مع هجوم الرأسمالية الوحشية وقوى الليبرالية الجديدة التي انفلتت من عقالها بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وهزيمة قوى التحرر واستعادة الهيمنة الامبريالية لقوتها وقدرتها على إذلال الشعوب، واستعباد الكادحين، وسحق الضعفاء، واحتقار الإنسان الذي لا يملك واستغلاله بصورة تعيد إلى الأذهان عصور العبودية، وهكذا عادت الأفكار العنصرية إلى الوجود لابسة أثواباً جديدة مع فلسفات ما بعد الحداثة ونشاطات المحافظين الجدد والمسيحية الصهيونية، ونشطت بعض مراكز البحث العلمي الموجهة ايديولوجياً لتؤكد ما كان العلم النزيه الخالص قد كشف عن زيفه منذ زمن طويل حول خصائص وسمات ثابتة للبشر يحددها اللون أو الجنس.. وقال العلم النزيه بناء على نتائجه في كل المجالات إن في الطبيعة أو في المجتمع إن البشر كأفراد وجماعات يمكن أن يتطوروا بشكل كلي إذا ما أخضعوا لرقابتهم الجماعية العلاقات الاجتماعية والعلاقة مع الطبيعة وسيطروا عليها وهم متحررون من الخوف والعوز والحاجة، وإن مثل هؤلاء البشر ليسوا نتاجا للطبيعة وإنما للتاريخ الذي تتم في سياقه عمليات تحويل كبرى للبشر.. هي في الواقع عمليات تحرير دائمة الحدوث للخروج من أسر الضرورة إلى مملكة الحرية.

تعود العنصرية الجديدة المرتبطة برأسمالية الاحتكارات من صحوتها بالإنسانية إلى الخلف، إلى ما قبل تاريخها الجديد الذي تصارع فيه من أجل حريتها وتكاملها، وهي عودة لا إلى الممارسات العنصرية الفظة فحسب على طريقة الصهاينة والنازيين الجدد والجبهة الوطنية في فرنسا، وإنما أيضاً إلى الأفكار القديمة التي كان العلم قد نقضها وطوي صفحتها. وفي ميدان تطبيق الأفكار يكون الغجر منحطين بالطبيعة، والمهاجرون إلى البلدان الرأسمالية ذوي ميول إجرامية بيولوجية ليس المجتمع مسؤولاً عنها.

وفي منطقتنا تبرز ظاهرة البدون في الخليج العربي هؤلاء الذين لا جنسية لهم ولا حقوق جنباً إلى جنب العمالة الوافدة ونظام الكفيل الاستعبادي لتكون جميعا تجسيدا لاشتعال آليات مجتمعات طبقية مشوهة وقائمة على العبودية العصرية إذ يكون هناك مواطنون من الدرجة الأولى وآخرون من الدرجة الثانية وغيرهم دون مواطنة أو جنسية. وإلى هذه العبودية الجديدة تنتمي كل أشكال التمييز ضد النساء بسبب الجنس، وتتشكل منظومة من القوانين والممارسات التمييزية التي تجعل من النساء كائنات من الدرجة الثانية.

وتمتد مثل هذه الممارسات في كل البلدان وأن بأشكال ودرجات متفاوتة، وتبرز في ظل الرأسمالية المتقدمة في مراكزها الكبرى، كما تبرز في الاطراف سواء في بلداننا أو في الخليج العربي.

ولكن يبقى أن هذا العصر يتميز بازدهار حركة حقوق الإنسان التي تنقد وتنقض هذه الأفكار والممارسات وتمارس دورا هائلا في إثارة الوعي وإنضاجه لدى أصحاب المصلحة في الإطاحة بكل أشكال الاستغلال وتقدم لهم العون في كفاحهم من أجل عالم تسوده العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل البشر بلا استثناء.. سواء كانوا غجرا أو مهاجرين، (بدونا) أو نساء.